

تقرير الاجتماع الثالث للجنة تأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة

3 فبراير 2009

أنعقد بمقر المجلس القومي للطفولة والأمومة الاجتماع الثالث للجنة تأمين سلامة الأطفال المواليد وذلك برئاسة
أ. د مديحة خطاب رئيس لجنة الصحة والسكان ورئيس لجنة تأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة و بحضور كل
من:

- المستشار حاتم بجاتو رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية.
- المستشار هاني جورجي رئيس النيابة بمكتب النائب العام.
- الدكتور خالد نصر رئيس الإدارة المركزية للرعاية الصحية المتكاملة.
- القاضية مني الطويلة رئيس محكمة.

ومن الأمانة الفنية للمجلس:

- د. عزة العشماوي مدير وحدة مناهضة الاتجار بالأطفال.
- أ. جمال راشد.
- أ. سامح مصطفى.
- أ. محمد مصطفى.
- أ. محمد أبو شادي.

كما شارك في الاجتماع عدد(13) من الفريق الصحي ومسؤولي الرعاية الطبية ومشرفي الأمن والتمريض بمستشفيات
وزارة الصحة والسكان، والجلء التعليمي و أبو الريش.
وفيما يلي عرض لأهم النقاط التي تناولها اللقاء:
أ.د. مديحة خطاب:

- نوهت في بداية كلمتها إلي أهمية تضافر جهود جميع الجهات المعنية في مسألة تأمين الأطفال حديثي الولادة.
- كما أكدت علي انه يجب تعميم الدليل الإرشادي المبسط الذي أعدته الوحدة علي جميع الجهات المعنية (المستشفيات الحكومية، الخاصة، مراكز رعاية الطفولة والأمومة والوحدات والمراكز الصحية ومكاتب الصحة، ومراكز إيواء الأطفال المعثور عليهم) كما نوهت إلي أن الدليل الاسترشادي مبسط ويتلاءم مع كل المستويات .
- أكدت علي أهمية وجود قواعد بيانات خاصة بالأطفال المعثور عليهم ومجهولي النسب والمعاقين وضحايا تلك الجريمة من الأطفال.
- إعادة النظر في الضوابط الموضوعة لكفالة الأطفال المعثور عليهم ومجهولي النسب بما يعود بالحماية والنفع علي هؤلاء الأطفال ويحقق مصلحتهم الفضلي من ناحية ويحمي المجتمع من ناحية أخرى.
- أهمية التركيز علي رفع وعي الفريق الصحي بالمناطق العشوائية والمهشمة بالمناطق المحرومة من الخدمات بالقرى والنجوع.

- أهمية تبني إجراءات وتدابير عملية ومدروسة وقابلة للتطبيق يتم تعميمها علي جميع الأماكن التي يتم فيها الولادة كالمستوصفات الموجودة بالمساجد والكنائس والعيادات والمستشفيات الخاصة....
- أشارت إلي أهمية إشراك المجتمع المدني وتفعيل دوره سواء فيما يتعلق بدور رعاية الأيتام أو تأمين الأطفال حديثي الولادة.
- نوهت إلي أهمية نموذج تأمين مستشفى الجلاء كنموذج قد يري تعميمه من خلال وزارة الصحة والسكان.

المستشار/ حاتم بجاتو:

- تحدث عن وجود طفرة في السنة الأخيرة في مجال حماية حقوق الطفل وبخاصة في صدد محاربة الاتجار في الأطفال علي المستوي التشريعي والتنفيذي ، وأن العقوبات الحالية رادعة وكافية ، بيد أن المشكلة تكمن في بطء تفعيل إجراءات حماية المجنى عليهم وتوفير سبل الرعاية والحماية لهم ، وكذا الحاجة لإحكام وتسريع خطوات تطوير تأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة ، وأن هناك مشكلة في رصد حجم مشكلة الإتجار ، لأن الجريمة تتم أساساً بين أطراف يصعب إختراقهم ، سيما حين بيع الوالدين لأبنائهم ، وأن جل المجنى عليهم من الصغار والرضع تحت سن الإدراك والقدرة على التعبير ، ومن ثم تعين تحجيف منابع الظاهرة ، واللجوء إلى خلق الوعي المجتمعي بالظاهرة ، محاولة محاصرتها .

■ أبادي عدة مقترحات تحتاج لتعديلات تشريعية أو قرارات وزارية أو لوائح علي النحو الآتي:

- أخذ بصمة لقدم أو يد الطفل ووضعها على إخطار الميلاد ، ثم أخذها مرة أخرى عند استخراج شهادة الميلاد علي أن يتم ذلك خلال 15 يوم من الولادة وربطها بقاعدة بيانات الرقم القومي للطفل ، ويتم مضاهاة البصمة عند استخراج جواز سفر للطفل ، وعند إلحاقه بالدراسة لأول مرة ، مع الأخذ في الحسبان وجوب دراسة التكلفة المالية لهذه الخطوة .

- أقترح أن تكون إخطارات ولادة التي يستخدمها الأطباء والقبالات ذات أرقام مسلسلة ومعتمدة صادرة من وزارة الصحة والسكان ، يتم فيها إثبات بيانات محددة بمعرفة الطبيب ، وتسليم نسخ منها للوزار لقيدها في سجلات معتمدة ، لضمان أن اكتمال البيانات وتقليل احتمالات تزوير الإخطارات ، أو إصدارها ممن ينتحل صفة طبيب ، كما تساعد جهات الاختصاص علي حصر دورى لأعداد المواليد ، وتوزيع كثافة المواليد بالنسبة لمناطق الجمهورية ، للمساعدة في وضع خطط الخدمات الصحية الواجب توفيرها في كل منطقة ، وللإسهام في وضع قاعدة بيانات للأطفال المواليد.

- تبني مبادرات مجتمعية تتضمن حوافز لتشجيع الأسر للإبلاغ عن الولادات التي تتم في المنازل ، بيدون مساعدة طبيب أو قابلة ، (توزيع حفاظات وخدمات صحية وطبية للطفل والأم أو مزايا عينية....)

- تكليف المراكز البحثية في الجامعات والمعاهد بعمل دراسات أمبريقية عن موضع خطف أو استبدال أو سرقة الأطفال حديثي الولادة مما يساعد علي مد الجهات المعنية برصد حقيقي لأبعاد الظاهرة ووجود قواعد بيانات.

- التركيز علي دور رجال الدين الإسلامي والمسيحي في مسألة التوعية.

- أهمية تكثيف الاستعانة بوسائل الإعلام ، خاصة المسموعة والمرئية ، في مجال التوعية ، وأهمية استخدام

الدراما بأنواعها في هذا الصدد .

المستشار هاني جورجي :

- موضوع تأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة يصب تحت بند الوقاية والمنع في مجال التصدي لظاهرة الاتجار في الأطفال.
- أهمية تحديد الاختصاصات و المسؤوليات بشكل حاسم وعدم تداخلها عند تبني تدابير وإجراءات تهدف إلي تأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة (الأمن، المرضيين، الأطباء، رؤساء الأقسام) النساء والتوليد والحضانات) ،
و مديرا المستشفى...)
- أهمية تبني قواعد للمحاسبة **Accountability**.. الثواب والعقاب.
- أهمية الوقوف علي الممارسات أفضلي **best practices** التي تبنتها الجهات الدولية المعنية في هذا الشأن حتى يتبني الاستفادة من خبرة الآخرين وتبني ضوابط ومعايير عملية وقابلة للتطبيق وتتفق مع الواقع المصري.
- خطف الأطفال حديثي الولادة واستبدالهم هو المصدر الأساسي لجرائم الاتجار في الأطفال في مصر.
- أن التحقيقات التي جرت مؤخراً في قضية الاتجار في الأطفال التي تم إحالتها إلي القضاء أسفرت عن أوجه

القصور الآتية:

- عدم وجود أي ضوابط حاسمة علي أطباء النساء والتوليد بشأن إصدار إخطارات الولادة التي تقدم لمكاتب الصحة لتسجيل المواليد.
- قصور دور مقتشي وكتبة الصحة والمسئولين عن أثبات المواليد واستخراج شهادات ميلاد فيما يتعلق بالتأكد من حدوث واقعة الولادة بالفعل ونوع المولود ومكان الولادة (مثل الانتقال لمناظرة الطفل عند التشكك)
- قصور الرقابة علي غرف عمليات الولادة بالمستشفيات وأكشاك الولادة، وعدم وجود متابعة لقرارات غلق غرف العمليات المخالفة أو غير المجهزة طبياً.

د.عزة العشماوي مدير وحدة مناهضة الاتجار بالمجلس القومي للطفولة والأمومة:

- عرض الأنشطة التي تم نفذتها لجنة تأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة خلال الثلاث شهور الماضية بالإضافة إلي التحديات التي يجب أخذها في الاعتبار وهي:
- مشكلة رفض بعض الآباء استلام أطفالهم (الأطفال ذوى التشوهات الخلقية أو المحتاجين إلى متابعة طبية مكلفة)، مما يعرض هؤلاء الأطفال لخطورة تعرضهم بعد خروجهم لمشاكل صحية أو كونهم هدفا سهلا لتجارة الأطفال و خاصة لتوقع ازدهار هذه التجارة بعد حدوث طفرات في طب زراعة الأعضاء و الخلايا الجذعية مما يؤكد الاحتياج إلى أعداد خطه لتأمين هؤلاء الأطفال .
- قصور إجراءات طبية للأطفال المعثور عليهم.
- الثغرات وأوجه القصور التي يمكن مجابتهها باللوائح أو بالأوامر الإدارية.

الدكتور خالد نصر وكيل وزارة الصحة:

- أكد علي انه يوجد عدد 35 مركزاً للأطفال المعثور عليهم تابعة لوزارة الصحة يتم فيها رعاية الأطفال حديثي الولادة حتى سن سنتين ثم يتم تسليمهم عقب ذلك لوزارة التضامن الاجتماعي، وليس الجمعيات التي تشرف عليها وزارة التضامن الاجتماعي.
 - أكد علي أهمية تدريب المدربين TOT لضمان وصول الرسالة بشكل صحيح للأشخاص المستهدفين بها حتى لا تحدث حالة بليلة لدي الأمهات ويعزفن عن الولادة في المستشفيات.
 - أهمية دراسة استمارات البيانات المعمول بها بالفعل في مستشفيات وزارة الصحة والسكان واقتراح تحديثها من قبل اللجنة إذا استلزم الأمر ثم تعميمها عقب ذلك علي جميع أماكن الولادة من خلال وزارة الصحة.
 - أبدي ملاحظات علي الدليل الإرشادي المبسط للأم... التركيز علي الرسومات التوضيحية ، استخدام اللغة العامية المبسطة، وجود تعليمات يظهر كل ورقة من أوراق الدليل يوضح بها معلومات تهتم الأم.
 - أهمية رفع الوعي من خلال ورش العمل والدورات التدريبية لبناء القدرات.
- خطة العمل التي أوصت بها اللجنة خلال الشهر القادم:**
- الانتهاء من الدليل و إدخال التعديلات المقترحة علي الدليل الإرشادي المبسط حتى يتسنى اعتماده وإقراره وتعميمه من خلال المجلس بالتعاون مع وزارة الصحة والجمعيات الأهلية.
 - الانتهاء من صياغة تدابير وإجراءات عملية ومدروسة وقابلة للتطبيق لتأمين سلامة المواليد وعرضها علي الاجتماع القادم للجنة تمهيداً لعرضها كسياسات مقترحة من المجلس لوزارة الصحة والسكان.
 - وضع البرنامج التدريبي المقترح لجميع الجهات المعنية والذي سيتضمن علي سبيل المثال (شرح قانوني مبسط لأهم أحكام قانون الطفل والأبعاد القانونية لتأمين الأطفال حديثي الولادة، الضوابط والإجراءات الإدارية الخاصة بوزارة الصحة والتي يتعين تطبيقها بمعرفة المختصين، مهارات التواصل مع أهل الطفل وتوعيتهم، الوقوف علي الوسائل التكنولوجية الحديثة في مجال تأمين سلامة الأطفال والممارسات الفضلى المعمول بها في الجهات الدولية للاستفادة من خبرات الأخرى... وما يستجد من مسائل في هذا الشأن)
 - حصر الجمعيات الأهلية المعنية أساساً برعاية الأيتام ووضع تصور لكيفية التنسيق معها في هذا الشأن وما يستلزم من وضع برنامج تدريبي لكوادر تلك الجمعيات للتركيز علي الجوانب العملية في مجال تأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة وتوفير خدمات الرعاية اللازمة لضحايا جرائم الاتجار بالأطفال.